http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1665) السنة السابعة - الخميس (26) تشرين الثاني 2009

خطوة عدها المراقبون عودة للعراق الى سوق المال

المصرف العراقي للتجارة ينضم إلى شبكة تومسون رويترز للتداول الإلكتروني

بغداد / متابعة المدى

أعلنت تومسون رويترز أمس الاربعاء أنضمام المصرف العراقي للتجارة الى مجموعة أسواق المال والتداول في العملات الأجنبية التي تستخدم نظام تومسون رويترز للتداول الإلكتروني .

وبانضمامه الى شبكة تومسون رويترز للتداول الإلكتروني سيتمكن المصرف العراقي للتجارة لأول مرة من التعرف إلكترونيا على مصادرالسيولة والتمويل المتوفرة في أسواق المال العالمية. وهو يقوم حتى هذه اللحظة بإدارة التداول بالعملات الأجنبية واحتياجاته التمويلية عن طريق الهاتف.

ويمكن للوسطاء الماليين أن يستفيدوا من المنتجات والخدمات المباشرة لتومسون رويترز مثل نظام (Xtra ٣٠٠٠ Reuters) الذي يعتبر من أفضل انظمة التداول الالكتروني أداءا من حيث توفير المعلومات والبيانات الآنية وأدوات التحليل للمحترفين الماليين. وستكون شفرة التداول للمصرف هى (TBIB).

وقال العضو المنتدب لتومسون رويترز للشرق الاوسط وافريقيا باسل مفتاح : "إن هذا الاتفاق يأتي في اطار تعزيز الموقع العالمي القوي لتومسون رويترزفي مجال التداول في العملات الأجنبية مشيرا الى أن ذلك يعد في الوقت نفسه تقدما في عودة العراق الى مجتمع أسواق المال العالمية".

من جانبه قال حسين الازري رئيس مجلس ادارة المصرف العراقي للتجارة الحكومي ان عددا متزايدا من المصرفيين الاجانب يتدفقون على بغداد لبحث فرص الاعمال وان الوضع الامني تحسن بما يكفي لكي يقبل المستثمرون بمن فيهم العراقيون في الخارج والاجانب على المخاطرة.

وأضاف في مقابلة مع رويترز انه لاحظ في الشهور الثلاثة الاخيرة اهتماما متناميا. وقال ان مسؤولي البنوك يأتون الى العراق للزيارة وبحث فرص الاعمال بما في ذلك بنوك سويسرية وأخرى أمريكية.

وقال انه يعتقد أن تمويل المشروعات سيكون الحدث الابرز القادم في العراق وان المستثمرين مستعدون للمخاطرة في العراق.

الى ذلك بين زيد مهدي، نائب الرئيس لتطوير الأعمال في المصرف العراقي للتجارة: "إن ارتباط المصرف بأسواق التداول في العملات الأجنبية العالمية عبر أقوى المصادر الرائدة على مستوى العالم في مجال توفيرالمعلومات والبيانات المالية يمثل مرحلة جديدة بالنسبة للعراق وللمصرف".

واوضح مهدي ان هذه الخطوة تساهم في دعم توجهات المصرف العراقي للتجارة وتمكينه من توسيع دائرة الخدمات والمنتجات المالية التي يوفرها لعملائه من الشركات والأعمال العراقية للنمو والإستفادة من فرص الإستثمار والتداول المتاحة عالميا. كما انها دليل آخر على عودة الأعمال والتعاملات التجارية في العراق بشكل تدريجي الى أسواق المال العالمية".

ويشار الى أن المصرف العراقي للتجارة، التابع الى وزارة المالية العراقية، تأسس في عام ٢٠٠٣ لتسهيل وتيسيرالتجارة العراقية الخارجية وعملية إعادة إعمارالعراق بعد انتهاء برنامج الامم المتحدة للنفط مقابل الغذاء. وقد نجح المصرف العراقي للتجارة في اقامة علاقات وطيدة مع شبكة من ١٢٠ مصرفا رئيسيا تغطي ٦٣ مدينة في ٣٩ دولة.

وأعلن المصرف عن تحقيق أرباح قياسية خلال ٢٠٠٨ ما يعكس زيادة حجم الأعمال التجارية نتيجة الحاجة المتزايدة للتعاملات التجارية وتمويل مشاريع إعادة إعمار العراق. ويعتبر المصرف واحدا من المصارف العراقية الأولى التي حصلت على ضمانات مالية من مؤسسات مالية دولية.

وقال باسل مفتاح في هذا الاتجاه : "واصلت تومسون رويترز حضورها القوي والمتميز في العراق على مدى العشر سنوات الأخيرة ونحن سعداء بمواصلة الدعم لتطوير الأسواق المالية من خلال توفير الأدوات والمعلومات المالية المناسبة للمصرف العراقي للتجارة لتمكينه من القيام بالتداولات المالية بصورة أوسع على مستوى العالم. كذلك نتطلع للعمل مع الأشخاص المعنيين في المصرف لتوفير المزيد من الفرص الجديدة لمواكبة النمو الذي يشهده القطاع المصرفي في العراق".

واضاف مفتاح : "تعتبر هذه الخطوة إنجازا مميزا في إطار دعم وتعزيز الإقتصاد العراقي من خلال توفير روابط حيوية تتسم بالشفافية بين العراق وأسواق المال العالمية في الوقت الذي يسعى فيه العراق الى إعادة بناء اقتصاده والعمل على استقطاب وزيادة الإستثمارات الأجنبية".

يذكر أن هناك ما يقارب من ١٨،٠٠٠ وسيط مالي محترف في ٥،٠٠٠ مؤسسة حول العالم يستخدمون نظام تومسون رويترز للتداول الإلكتروني الى جانب الخدمات والمنتجات المالية الأخرى مثل خدمة التداول في العملات الاجنبية وتوجيه الأوامر وبيانات أسواق المال والدخل الثابت والسلع في أكثر من ١٢٠ دولة.

ولا يزال عدم الوضوح القانوني والروتين والفساد بواعث قلق للمستثمرين الا أن البرلمان أقر يوم الاثنين الماضي تعديلات على قانون الاستثمار رقم ١٣ لسنة قد يسهل عملية الاستثمار.

ويسمح القانون – الذي لا يزال يتعين أن يقره المجلس الرئاسي – بتملك الاجانب للاراضي لمشروعات الاسكان ويهدف لتبسيط اجراءات منح تراخيص الاستثمار.

وتأسس مصرف التجارة العراقي بعد عام ٢٠٠٣. و يعد أقل بيروقراطية من البنوك الحكومية الاخرى ويتمتع بنمو جيد وتمكن من زيادة اصوله الى أكثر من مثليها لتصل الى ٦,١ مليارات دولار في ٢٠٠٧ من ٢,٨ مليار في العام السابق.

وترتبط أغلب أعمال مصرف التجارة بتمويل تعاملات حكومية مثل واردات الحبوب والمواد الغذائية وشراء المعدات الخاصة بالنفط واقامة البنية التحتية مثل انشاء محطات الكهرباء وأعمال معالجة المياه.

الا أن ٤٠ في المئة من أرباحه حاليا تأتي من القروض للقطاع الخاص وهي خطوة يعتبرها خبراء اقتصاديون مهمة لابعاد الاقتصاد العراقي عن الاعتماد على القطاع النفطي الذي تهيمن عليه الدولة.

ومنح المصرف خطابات اعتماد تجارية في ٢٠٠٨ بقيمة ٩,٥ مليارات دولار منها ١,٥ مليار دولار للقطاع الخاص. وأضاف أن خطابات الاعتماد هذا العام للقطاع سترتفع الى ٢,٦ مليار دولار.

وتابع يقول ان البنك يركز على جذب رأس المال العراقي بالخارج للعودة الى البلاد معتبرا أن ذلك من شأنه أن يقنع المستثمرين الاجانب بأنه قد حان الوقت للاستثمار في العراق.

من الواقع الاقتصادي

التعديلات وهواجس المستثمرين

عباس الغالبي

مثلت التعديلات التي أقرها مجلس النواب الاثنين الماضي هواجس لازمت المستثمرن المتطلعين للعمل في السوق العراقية في وقت افصحت عدد من المؤتمرات التي عقدت داخل وخارج العراق عن رغبة جامحة لكبريات الشركات الاستثمارية العالمية لتنفيذ مختلف المشاريع في العراق .

وأذا كانت قضية تمليك الارض الاستثمارية وتخفيف الضوابط مصدر قلق للمستثمرين ، فأن القانون بهيئته الجديدة المعدلة قد أزال المخاوف وبددها في وقت يعول العراق فيه على شركات متطلعة للعمل في القطاعات المختلفة ، ولعل المشهد الاستثماري والخارطة الاستثمارية تتحدث عن مئات أن لم نقل آلاف المشاريع وفي القطاعات كافة ، ولايمكن للمراقب الاقتصادي أن يفضل قطاعاً على آخر ألا بحجم ومدى الحاجة الملحة .

وحسنا فعل البرلمان في لحظاته الاخيرة من الدورة الانتخابية التي سوف تنتهي بنهاية هذا العام ، بأقراره تلك التعديلات التي مثلت مثلما قلنا هواجس مهمة للمستثمرين في وقت يتطلع الجميع للاستفادة من العناصر الجاذبة التي يخلقها قانون الاستثمار المعدل ، والتي يفترض من الحكومة التي سوف تنتهي اعمالها نهاية كانون الثاني من العام القادم أن تستثمرها بالاتجاه الذي يفسح المجال الرحب للشركات المتطلعة للاستثمار ، مع الاشارة الى ان الجميع سيكونون مشغولين بالتهيئة للانتخابات القادمة والتي ستصرف الاعمال عن ناظريها وتنشغل بالاستعدادات من دون الالتفات الى العمل المؤسساتي الذي لايرتبط بدورة انتخابية او حكومة منتهية ولايتها .

ولذا فان العمل الدؤوب الذي يفضي الى تنشيط العملية الاستثمارية في ظل العمل المؤسساتي الذي لايرتبط باشخاص او احزاب او ساسة ، بقدر مايرتبط بالمهنية في العمل الى اخر لحظة من عمر الحكومة ، سعيا لتبديد الهواجس وخلق حالة من الجذب الاستثماري في ظل التخصيصات الاستثمارية الكبيرة في موازنة العام القادم ٢٠١٠ والرغبة في دخول المشهد الاقتصادي العراقي من قبل الشركات ، وهذا لم يتحقق ان لم تكن هنالك بيئة استثمارية مثلى تتوفر فيها كل عناصر الجذب والعمل الرصين من استقرار امني الى نظام مالي متطور و تسهيلات مصرفية و قطاع نقل قادر على التساوق مع الحاجة الفعلية و قطاع اتصالات متطور و طاقة كهربائية و تسهيلات ضريبية .

abbas.abbas80@yahoo.com

صناعيون ومزارعون : إغراق السوق العراقية بالمنتج الأجنبي في ظل غياب قوانين حماية المستهلك

بغداد / نصير العوام

يعاني الاقتصاد العراقي من مصاعب جمة، من أهمها غياب السيطرة والرقابة الحكومية النوعية، ما جعل أبواب البلاد مشرعة أمام البضائع الأجنبية التي تكون في غالب الأحيان أرخص ثمنا من مثيلاتها السلع الوطنية العراقية ،الأمر الذي عرض المنتج العراقي لتكبد خسائر كبيرة وأدى الى اغلاق اكثر من ٩٠ ٪ من المصانع العراقية.

ومع التحسن الامني النسبي في البلاد دفع العديد من اصحاب المعامل والشركات والمزارعين والصناعيين الى فتح ابواب عملهم من جديد ، رداءة المنتوج المستورد من بعض الدول دفع هؤلاء اصحاب الصناعة الى تنشيط عملهم . فبعد ان خرج المنتج المحلي العراقي من سوق المنافسة ، والامل بعودته الى سوق الانتاج في المستقبل، لكن الاخطر من ذلك هو ان انتعاش أسواق العراق قد يصبح في المستقبل رهينة للمنتجات الاجنبية على اختلاف جودتها اذا ما استمر الحال على ما هو عليه الان.

وفي احاديث لـ (المدى) دعا العديد من الصناعيين والمواطنين الحكومة الى الاهتمام بالمنتج المحلي والابتعاد على المنتج الاجنبي ، ولاسيما ان دول الجوار غزت الاسبوع العراقية بمنتوجاتها التي قد لاتكون بالمستوى المطلوب .

ويقول سالم البلدواي وهو صاحب معمل لانتاج البلاستك انه قرر فتح معمله بعد ان اغلق لاكثر من اربع سنوات ، واضاف ان بعض دول الجوار استغلت التراجع الامني وقلت عدد الساعات الكهرباء وتمكنت من غزو السوق العراقي ، ويشير الى ان المواد البلاستيكلية التي تدخل من ايران قد تكون جيدة بنظر البعض لكنها العكس هو الصحيح فالبلاستك العراقي افضل من البلاستك الايراني ، وتابع سنعمل نحن مجموعة من اصحاب معامل البلاستك الى تقديم افضل المواد للمستهلك العراقي وبارخص الاسعار ليكون المنتج المحلي هو السائد في الاسواق ، فيما يشير حمد الجبوري وهو مزارع الى انه ومنذ السنة الماضية تمكن من توريد مادة الطماطة الى السوق العراقي بالرغم من غزو الطماطة السورية الاسواق العراقية، داعيا الجبوري الحكومة الى توفير المياه والبذور ليتمكن المزارعون من توفير السلة الغذائية للمواد العراقية، وتابع : هنالاحتاج الى المواد الغذائية من دول الجوار ، التي بدأت تلك الدول ترفع اسعار منتجاتها .

فيما يقول علي عبد السادة وهو صاحب محل لبيع المواد الغذائية ان المنتج الاجنبي وبالاخص من دول الجوار لايصلح للاستهلاك البشري فاغلب المنتوجات التي تصل العراق منتهية الصلاحيات ، ويضيف عبد السادة على سبيل المثال البيبسي الايراني غزا الاسواق العراقية قل عامين ، وبعد ان اكتشف التجار العراقيون ان اغلبه مغشوش ومنتهي الصلاحية ، وعلم المواطن العراقي بذلك ، في وقت شركة بغداد للمنتوجات الغازية بدات تعمل ، بدأ الطلب على البيبسي العراقي واهمل الايراني ،

هذا وقد دعت دراسة أعدها المرصد الاقتصادي العراقي إلى تدخل الحكومة في الأسواق بهدف إزالة مظاهر الفشل السوقي أو السيطرة المباشرة على السلع الداخلة الى العراق.

وأكدت الدراسة التي حملت عنوان: " ظاهرة ارتفاع الأسعار وآلية السوق الحر" أن على الحكومة التدخل في الأسواق بهدف إزالة مظاهر الفشل السوقي السائدة، من خلال التركيز على إزالة التشوهات السوقية من خلال إلغاء الاحتكارات الموجودة وإتاحة ظروف المنافسة وتوفير ونشر المعلومات حول الأسعار والأنواع وقنوات التوزيع، ثم بعد ذلك تترك الأسعار لتتحدد بحرية حسب آلية السوق.

وأشارت الدراسة أن ترك الأسعار تتحدد بشكل حر في ظل سواد التشوهات ومظاهر الفشل السوقي المختلفة يعتبر الحل الأسوأ فضلا عن غزو ايران وسوريا وتركيا الاسواق العراقية ، داعية إلى أن يكون التوجه للحد من ارتفاع الأسعار في جميع السلع والخدمات وليس اللحوم فقط حيث يمكن تعميمه هذه الممارسات على أسواق كافة السلع الأساسية التي تسودها مظاهر الفشل السوقي، إذ لا يجوز ترك مثل هذه الأسواق ليتحكم فيها نفر قليل من المحتكرين في ظروف تعوزها المنافسة والشفافية ودقة ووفره المعلومة.

فيما يقول خالد الخضيري وهو من تجار العراق ، على الحكومة تسهيل العديد من القضايا للصناعيين والمزارعين العراقيين لغرض انتاج العديد من المواد الغذائية والصناعية العراقية ، بدلا من اغراق السوق العراقي بالمواد الاجنبية ، ويضيف يؤسفني ان ارى الاسواق العراقية مليئة بالمنتج الايراني والسوري والصيني، ونحن بلد الصناعات ولانستطيع الانتاج ، فعلى الحكومة اتخاذ قرار بتقليل عملية الاستيراد والاعتماد على المصانع والشركات والمزارعين العراقيين بدلا من الاعتماد على دول الجوار ، فكفى تدخل تلك الدول بالشان الامني والسياسي والانتخابي والاقتصادي.

استهداف أنبوب التصدير عبر تركيا لعمل تخريبي للمرة الثالثة

بغداد/يوسف الطائي

تعرض أنبوب الصادرات العراقية عبر خط كركوك – جيهان التركي الى عمل تخريبي قرب بيجي.

وأكد مصدر مسؤول في الوزارة لـ(المدى) أن استهداف وتخريب الأنابيب المصدرة للنفط أو الناقلة للمشتقات النفطية تسبب بخسائر ملايين الدولارات نتيجة لتوقف الضخ أو الهدر في المنتج . واضاف انه في الوقت الذي تسعى فيه الوزارة لزيادة معدلات الصادرات النفطية من خلال تطوير الحقول والمنشآت النفطية لزيادة إنتاجها وتعظيم الإيرادات المتحققة تتعرض الانابيب للتخريب من قبل عناصر ارهابية لإيقاف عجلة النمو والتقدم في الاقتصاد العراقي.

ودعا المصدر القوات الأمنية المسؤولة عن حماية منظومة الأنابيب إلى تحمل مسؤولياتها الكاملة وتكثيف إجراءاتها الأمنية والتفتيشية والرقابية وزيادة جولاتها الميدانية على طول الأنابيب للحيلولة دون تكرار مثل هذه الأعمال التخريبية وقطع الطريق أمام الإرهاب الذي يعبث بمقدرات شعبنا .

يذكر إن هذا الاستهداف يعد الثالث خلال فترة قصيرة الذي ينفذ على خط التصدير العراقي التركي عبر (كركوك – جيهان) .

وعلى صعيد ذي صلة أكد المتحدث باسم وزارة النفط عاصم جهاد تعرض خط صادرات النفط العراقي الشمالية في منطقة بيجي والممتد عبر كركوك إلى ميناء جيهان التركي لعملية تفجير أدت إلى إحداث بركة كبيرة من النفط الخام المهدور ما أدى لتوقف ضخ النفط الخام عبر ذلك الخط.

وأوضح جهاد " أن توقف ضخ النفط لعدة أيام سيكلف البلاد خسارة بملايين الدولارات يوميا.

ودعت وزارة النفط القوات الأمنية لرفع قدراتها لحماية منظومة الانابيب النفطية خاصة أن خط كركوك- جيهان تعرض إلى ثالث عملية تفجير خلال فترة قصيرة كان آخرها يوم السبت الماضي وأدى أيضا لوقف الصادرات.

فلاحو ديالى يحرقون بساتينهم بسبب الجفاف وأحداث العنف

المدى / وكالات

اقدم فلاحو منطقة أبي صيدا (٢٧ كم) شمال شرق بعقوبة مركز محافظة ديالى شرقي العراق، التي كانت تعرف بـ"مدينة البرتقال" على حرق بساتينها، التي جفت بسبب اعمال العنف، على امل يحدوهم في التمكن من زراعة غيرها.

وقال عبد الرحمن الربيعي (٧٣ عاما) صاحب مزرعة بحسب وكالة انباء (شينخوا)، وهو يقف على مشارف بستانه المتهالك في منطقة أبي صيدا ، "إنه حزين لانه لم يعد يستفيد من هذه الاشجار كما في السابق لان اغلبها مات".

واضاف أن اغلب البساتين الزراعية في منطقته، التي كانت تسمى "مدينة البرتقال" لكثرته فقدت بريقها منذ اربعة اعوام واصبحت اسواقها تستقبل الحمضيات المستوردة بعدما كانت بساتينها الغناء مصدرا لاحسن انواع الحمضيات وفي مقدمتها البرتقال.

وتابع وهو يحمل بيديه شعلة نار لكي يحرق ما تبقى من البستان، الذي تحول الى كمية من الحطب بسبب الجفاف والامراض واعمال العنف التي منعته من القيام باعماله اليومية، "أخيرا ساطلق رصاصة الرحمة على بستان يحتضر منذ اعوام، وكل شجرة فيه تروي ذكريات الطفولة والصبا".

واوضح الربيعي وهو يضرم النيران في بستانه، الذي تبلغ مساحته سبعة دونمات (الدونم يساوي ٢٥٠٠ متر مربع) أن هذا البستان تملكه العائلة منذ نحو ١٥٠ عاما، ولكل شجرة فيه قصة جميلة.

وتابع أن جده زرع أول شجرة وهكذا توارث الابناء عمل الاباء فاصبح لديهم بستانا زاهرا يحتوي كل اصناف الحمضيات (الموالح) والنخيل والاعناب والرمان.

لكنه اشار بحسرة الى ان "جهد وتعب عقود من الزمن في العمل الدؤوب انهارت في سنوات معدودة ليتحول ذلك البستان من اللون الاخضر إلى مكان مقفر ويحتضر"، ثم يسكت هنيهة ليقول "اطلقت للتو رصاصة الرحمة عليه واحرقته".

ووصف الربيعي قراره بحرق البستان بانه صعب للغاية واتخذه بعد تفكير طويل لانه كان في صراع داخل نفسه بين حبه الشديد لكل شجرة فيه، وقراره ازالة البستان واشجاره اليابسة، لكنه في نهاية الامر استسلم للواقع واتخذ القرار حتى يتمكن من زراعة اشجار جديدة لعلها تعيد الامل.

بدوره، قال زاهر عبد الخالق التميمي (٦٠ عاما)، إن بستانه البالغ مساحته نحو ١٢ دونما تضرر في السنوات الماضية بنسبة كبيرة جدا تصل إلى (٩٠ في المائة)، مؤكدا أن اربع عوائل يبلغ تعدادها نحو ٣٠ شخصا كانت تجد في البستان مصدر رزق وفرص عمل لكنهم خسروها حاليا.

واضاف انه ترك عمل الزراعة واتجه إلى التجارة مثلما فعل الكثير من المزارعين سعيا وراء لقمة العيش.

وربط التميمي بين تدمير البساتين الزراعية وتزايد نسبة البطالة باعتبار أن ٨٠ في المائة من ابناء القرى الزراعية يمتهنون الزراعة، داعيا الحكومة العراقية الى الاهتمام بالزراعة لانها النفط الذي لا ينضب.

من جانبه، اعتبر محمد حسين صريوي المسؤول الاداري لناحية ابي صيدا، أن هذه المنطقة تعد من اهم الوحدات الادارية الحكومية في محافظة ديالى في زراعة الحمضيات، وقال "يبلغ حجم الاراضي المزروعة في ابي صيدا نحو ٢٧ الف دونم".

واستعرض صريوي اسباب تراجع الانتاج الزراعي في منطقة ابي صيدا وغيرها من مدن المحافظة، قائلا"إن احداث العنف الدموية والعمليات العسكرية قبل نحو ثلاثة اعوام في اغلب القرى الزراعية اسفرت عن تلف ٣٥ في المائة من مجموع الاراضي الزراعية".

واضاف أن شحة المياه تسببت بموت نحو ٢٠ في المائة من الاراضي الزراعية، لافتا إلى أن الخطر الابرز الذي يهدد ما تبقى من البساتين هو الامراض الفتاكة التي تصيب اشجار الحمضيات والنخيل وسائر النباتات، مما ادى إلى تقلص المساحات الخضراء في محافظة ديالى التي تمتلك حوالي ٢٠٠ الف دونم صالحة للزراعة.

وخلص صريوي الى القول "إن تراجع الانتاج الزراعي في المحافظة إلى حوالي ٩٠ في المائة، ادى إلى غياب المهرجان السنوي الذي تعرض فيه انواع الفواكه والخضار في المحافظة، التي تنتظر اعادة الحياة لبساتينها. وكانت محافظة ديالى مسرحا لعمليات عسكرية وصراع بين الجماعات المسلحة للسيطرة في اعوام ٢٠٠٥ و٢٠٠٦و ٢٠٠٧، وهو ما حرم المزارعون من الخروج الى بساتينهم لرعايتها، كما واجهت مشكلة قلة المياه بسبب الجفاف.

حركة السوق

المواد الانشائية

نوع المادة	الكمية	السعر بالدينار
السمنت العادي	طن واحد	١٨٠,٠٠٠
السمنت المقاوم	طن واحد	١٨٠,٠٠٠
السمنت الابيض	طن واحد	٢٠٠,٠٠٠
الرمل	قلاب سكس ٢٠ م٣	٥٠٠,٠٠٠
الحصى	قلاب سكس ٢٠ م٣	٥٠٠,٠٠٠
الطابوق	٤٠٠٠ طابوقة	١,٠٠٠,٠٠٠
شيش التسليح	طن واحد	٩٥٠,٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	١,٠٠٠

أسعار العملات

العملة	سعر الشراء	سعر البيع
الدولار	١١٨٥ ديناراً عراقياً	١١٧٥ ديناراً عراقياً
اليورو	١٢٨٠ ديناراً عراقياً	١٣٠٠ دينار عراقي
الجنيه الاسترليني	٢٣٦٩ ديناراً عراقياً	٢٣٥٩ ديناراً عراقياً

المعادن

المعدن	سعر البيع للمثقال بالدينار	سعر الشراء للمثقال بالدينار
الذهب عيار ٢٤	١٩٥,٠٠٠	١٨٥,٠٠٠
الذهب عيار ٢١	١٧٥,٠٠٠	١٦٠,٠٠٠
الذهب عيار ١٨	١٥٥,٠٠٠	١٤٠,٠٠٠
الفضة	٨٠٠٠	٧٥٠٠

جدول باسعار الفواكه والخضراوات

الفواكه		الخضراوات	
المادة	السعر كيلو	المادة	السعر كيلو
رقي عراقي	٥٠٠ دينار	باذنجان عراقي	٧٥٠ ديناراً
بطيخ أناناس عراقي	١٠٠٠ دينار	خيار ماء عراقي	٧٥٠ ديناراً
تفاح احمر	١٠٠٠ دينار	لوبيا عراقي	١٠٠٠ دينار
تين ابيض	١٥٠٠ دينار	فاصوليا خضراء عراقي	٢٠٠٠ دينار
تين اسود	١٠٠٠ دينار	باميا عراقية	٣٠٠٠ دينار
نومي حامض مستورد	١٥٠٠ دينار	طماطم عراقي	٧٥٠ ديناراً
عرموط عراقي	١٥٠٠ دينار	شجر عراقي	١٠٠٠ دينار
خوخ صوفي	٢٠٠٠ دينار	بصل حلو عراقي	٧٥٠ ديناراً
خوخ املس	٢٠٠٠ دينار	بصل احمر مستورد	١٠٠٠ دينار
آلو عراقي	١٥٠٠ دينار	بطاطا عراقي	٧٥٠ ديناراً
عنب عراقي	١٠٠٠ دينار	فلفل عراقي	١٠٠٠ دينار
عنب كشمش	١٢٥٠ ديناراً	بطاطا	١٠٠٠ دينار
موز	١٠٠٠ دينار	رمان	١٥٠٠ دينار
تمر	١٥٠٠ دينار	ليمون	١٠٠٠ دينار